

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثالثة ليسانس - تخصص محاسبة - الدكتوراة: بروة إلهام

محاضرات في التدقيق المحاسبي

المحاضرة الثالثة: معايير التدقيق الجزائرية

تمهيد: في ظل تبني نظام السوق وفتح المجال الاستثماري في القطاعين الخاص والعام ، تم تبني العديد من القوانين الأخرى لمواكبة التغيرات والتطورات الدولية من بينها المعايير الدولية للتدقيق، حيث على ضوء هذه المعايير أقدم المجلس الوطني الجزائري للمحاسبة بخطوة تبني بعضها وتعديلها مع ما يتناسب وطبيعة العمل في الجزائر، إلا أنه لم يتبنى كافة المعايير بل اكتفى بإصدار معيارا منها والتي تم إصدارها على أربعة دفعات ابتداء من سنة 2016 ، وهذا حتى يتفادى مشكل صعوبة فهمها والعمل بها من قبل المهنيين في الجزائر.

وتعرف هذه المعايير على أنها المرجع الوطني الذي يستشهد به المدققون من أجل القيام بمهامهم والخروج بتقرير يتصف بالجودة العالية.

حيث أنّ المعايير الجزائرية للتدقيق عبارة عن مرجع أساسي يعتمد عليه المدقق الجزائري في مختلف مراحل عملية التدقيق منذ قبوله المهمة إلى غاية إعداد التقرير النهائي.

1- أهمية معايير التدقيق الجزائرية:

" يمكن توضيح أهمية المعايير الجزائرية للتدقيق في تطوير مهنة التدقيق باختصار في النقاط الآتية:

أولاً: رفع مستوى مهنة التدقيق بالجزائر

ثانياً: تعتبر دليلاً يسترشد به محافظ الحسابات عند قيامه بتدقيق القوائم المالية

ثالثاً: تبين واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

رابعاً: تساعد محافظي الحسابات على تجنب الأخطاء أثناء تدقيق القوائم المالية

خامساً: تحسن من جودة تقارير التدقيق المبنية على الموضوعية والمصادقية بعيداً عن الشكلية

سادساً: تجنب الإشكالات والغموض المحتمل حول المتطلبات التي يحتاجها المدقق لتحقيق أهداف مهمة التدقيق

2- عرض المعايير الجزائرية للتدقيق:

تم إصدار المعايير الجزائرية على أربعة مقررات كمايلي:

1-2- الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية كما يلي

وفقاً للمقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 الذي يهدف إلى وضع المعايير التالية:

♦ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210 اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق**

أوضح هذا المعيار أن الشخص المكلف بالتدقيق في المؤسسات الاقتصادية يكون إما محافظ حسابات أو مدقق متعاقد، وقد عالج مختلف واجباته وحقوقه وقد قدم نموذجاً لرسالة المهمة، كما يؤكد على ضرورة القيام بمهمته حسب الشروط المنصوص عليها.

♦ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 التأكيدات الخارجية:**

يوضح هذا المعيار إمكانية استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية من أجل الحصول على الأدلة اللازمة لإبداء رأيه، ويجب أن تكون هذه الأدلة ذات دلالة ومصادقية، حيث يتم الحصول عليها عن طريق رد خطي مباشر موجه للمدقق من طرف الغير، إما يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في طلب الذي يرسله المدقق، كما يبين ما يجب على المدقق فعله في حالة قيام الإدارة بعرقلة، وكيف يتعامل مع الردود المرسلة إليه.

♦ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560 الأحداث اللاحقة:**

يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق إتجاه الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات في إطار تدقيقه للكشوفات المالية للمؤسسة، ويهدف المدقق من خلاله إلى الحصول على الأدلة الكافية التي تبرهن أنه قد قام بالتعديلات الضرورية لها.

♦ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 التصريحات الكتابية:**

يعالج هذا المعيار ضرورة حصول المدقق على تصريحات كتابية من إدارة المؤسسة والتي تؤكد على أنها قامت بمهامها على اكمل وجه، حيث اعتبر ان هذه التصريحات تعتبر بمثابة عنصر مقنع، كما نص هذا المعيار على كافة الإجراءات التي توضح للمدقق كيفية التعامل معها.

2-2-الإصدار الثاني لمعايير التدقيق الجزائرية:

وفقا للمقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 الذي يهدف إلى وضع المعايير التالية:

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق في حالة التدقيقات المتكررة، وبعض الأمور التي لها أهمية في إطار مهمة التدقيق الأولية، ووضح كيفية إعداد إستراتيجية عامة تتكيف مع المهمة، وعرض برنامج عمل يفيد التخطيط الملأئم.

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 "العناصر المقنعة"

يهدف هذا المعيار إلى توضيح كافة الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها من أجل الحصول على العناصر المقنعة الكافية والتي يستند عليها في إبداء رأيه، كما أشار إلى عدة مفاهيم تشرح هذه العناصر.

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510 "مهام التدقيق الأولية_الأرصدة الافتتاحية"

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمته الأولية، حيث أشار إلى أن هذه الأرصدة تتضمن المبالغ الواردة في القوائم المالية في بداية السنة والتي تم بموجبها تقديم معلومات كالطرق المحاسبية المعدة وفقها، كما أوضح عدة نقاط يجب على المدقق الالتزام بها عند قيامهم بمهمته.

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية".

تطرق هذا المعيار إلى إلزام المدقق بإبداء رأيه حول صحة القوائم المالية، وكذا شكل ومضمون التقرير الذي يحتوي على هذا الرأي، ويجب أن يكون هذا الأخير قد بني على أسس ناتجة عن استنتاجاته التي استخرجها من العناصر المقنعة التي قام بجمعها، كما يجب أن يعبر عنه بوضوح في تقرير كتابي.

2-3-الإصدار الثالث لمعايير التدقيق الجزائرية

كانت الإصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية ضمن المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 حيث احتوى هذا الأخير على أربعة معايير نذكرها فيما يلي:

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520 "الإجراءات التحليلية"

يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها أداة مراقبة بحيث تقوم بتقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى، وتتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للمؤسسة أو لمؤسسات مشابهة. وذلك يكون باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا بالجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات الغير متوقعة.

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال"

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق والتي تتعلق بتأكده من تطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الإستغلال عن إعدادها للكشوفات المالية، كما يوضح مسؤولياته حول التحقق من ذلك، وتقييمه للمخاطر الناتجة عن هذه الفرضية.

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610 "استخدام أعمال المدققين الداخليين":

يعالج هذا المعيار إمكانية انتفاع المدقق الخارجي من أعمال المدقق الداخلي، كما أوضح العلاقة بينهما، وعلى المدقق أن يحدد إلى أي مدى يمكنه من الاستفادة من أعمال المدقق الداخلي.

◆ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620 "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق"

تطرق هذا المعيار إلى واجبات المدقق التي تقع عليه عندما يلجأ إلى خبير للقيام بمراقبة معينة تتطلب خبرة في مجال غير المحاسبة والتدقيق، كما يحدد مسؤولية المدقق التي يتحملها بالكامل عند إبداء رأيه حتى وإن اعتمد على خبير، وتعتبر الخلاصات المستنتجة من هذا الأخير بمثابة أدلة.

2-4- الإصدار الرابع لمعايير التدقيق الجزائرية

صدرت الإصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية عن وزارة المالية بموجب المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 الذي هدف إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق نذكرها فيما يلي:

♦ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230 "وثائق التدقيق" :

يعالج هذا المعيار مسؤولية المدقق في إعداد وثائق لتدقيق الكشوفات المالية، وذكر طبيعة هذه الوثائق وفائدتها بالنسبة للمدقق، كما أوضح بأنها تشكل ملفا كاملا للعناصر المقنعة التي يدعم بها المدقق تقريره، فهي تؤكد علة أن العملية

ي أن العملية قد خطط لها من قبل وتم تأديتها وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى، كما أنها تسهل عملية الرقابة، وألزم المدقق بإعدادها في الوقت المناسب.

♦ معيار التدقيق الجزائري رقم 501 "العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة-":

يهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى الحصول على المعايير الكافية في ما يخص المخزونات وحالتها، وكذلك إحصاء مختلف النزاعات والقضايا التي تخص المؤسسة، وتقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة المتعلقة بالقطاع وفقا للمعيار المحاسبي المطبق.

♦ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530 "السبر في التدقيق":

يطبق هذا المعيار في الحالات التي يقرر فيها المدقق الاعتماد على السبر لانجاز مهمة التدقيق حيث يعالج طريقة السبر الإحصائي والغير إحصائي لحديد واختيار العينة ووضع إجراءات الاختيار والمراجعات وتقييم النتائج المتحصل عليها، ويهدف إلى حصول المدقق على قاعدة معقولة يستخرج منها استنتاجاته حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.

♦ المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها"

يوضح هذا المعيار واجبات المدقق حول هذه التقديرات والعلاقة فيما بينها، ويهدف من خلاله المدقق إلى جمع عناصر المقنعة الكافية لتحقيق من أن هذه التقديرات مدرجة في الكشوفات سواء كانت مسجلة أو مذكورة كمعلومة